الضرائب العثمانية في ولاية طرابلس الغرب
أنواعها، طرق جبايتها، الآثار المترتبة عليها

د/ مخلوف إمحمد سلامة الغزوي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب جامعة الزاوية–ليبيا

خضعت ليبيا للسيطرة العثمانية اعتباراً من سنة ١٥٥١ م وحتى سنة ١٩١١ م بداية الاحتلال الايطالي لها، كانت خلالها تخضع لكافة النظم والإجراءات العثمانية باعتبارها إحدى ولايات الدولة العثمانية، وتحمل اسم ولاية طرابلس الغرب.

حاولت الدولة العثمانية في مراحل حكمها المختلفة لولاية طرابلس الغرب تطبيق نظمها المالية وإجراءاتها الإدارية، وتأتي الضرائب في مقدمتها والتي كانت في كثير من الأحيان مصدر قلق وتوتر بين حكومة الولاية والأهالي. ولمعرفة ذلك وجب التعرف على أنواع الضرائب وطرق جبايتها والآثار المترتبة عنها.

تعد الضرائب مصدر دخل ثابت للدولة العثمانية تحرص على استمراره وتنظيمه ولا تكاد تترك شيئاً إلا وضعته تحت طائلة الضرائب؛ ومن أجل تحصيلها تستخدم القوة وفي كثير من الأحيان كان يقود هذه الحملات قادة كبار مثل أبناء الولاة وحكام المناطق والقادة العسكريين... إلخ، فعلى سبيل المثال توجهت في شهر سبتمبر سنة ١٨٣٨ م حملة عسكرية مكونة من ألف وخمسمائة جندي من المشاة والمدفعية والفرسان بقيادة طوسون باشا حاكم بنغازي إلى منطقة الجبل الأخضر، وذلك من أجل إجبار القبائل هناك على تسديد الضرائب(١)

وفي سنة ١٨٧٠ م طلب الوالي من الأغا علي الصغير اختيار ١٢٥ من الكرغلية للذهاب إلى فزان لجباية الأموال الأميرية(٢). وفي سنة ١٨٧٥ م طلب متصرف بنغازي إرسال ثلاثة أو أربعة بلوكات من المشاة وبلوك أو اثنين من الفرسان من العساكر النظامية الموجودة بجزيرة كريت لتحصيل الضرائب(٣).

وقد تكرر اتخاذ مثل هذه الإجراءات خلال الحكم العثماني لولاية طرابلس الغرب ويمكن تصنيف الضرائب المفروضة على أهالي ولاية طرابلس الغرب خلال العهد العثماني إلى الأنواع الآتية :

أولاً/ ضرائب لتغطية النفقات الإدارية وتشمل:–

١. **ضريبة الويركو:**

تجبى سنوياً ومقسمة إلي قسمين أحدهما على الأشجار والآبار المعبر عنه باللزمة والثاني على الصائم المعبر عنه بالمقطوع(١) ومقدارها كالآتي:

---

(١) فرانشيكسو روفيري. عرض للوقائع التاريخية البرقاوية، ترجمة وتقديم:إبراهيم المهدوي مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية. طرابلس ٢٠٠٣، ص٩٣.

(٢) الوثائق العثمانية، المجموعة الأولى، ترجمة: محمد الأسطى، منشورات مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية، طرابلس، ١٩٩٠، ص٨٤.

(٣) دار محفوظات التاريخية طرابلس، وثيقة غير مصنفَة، تكليف من الوالي إلى الأغا علي الصغير.

(١) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، اقتراح مقدم من مجلس، وثيقة غير مصنفة.

أ- ضريبة عن كل شخص بالغ بمعدل ٤٠ قرش.

ب- ضريبة على الحيوانات بمقدار ٤٠ قرش عن الجمل، و٢٠ قرش على رأس البقر، وخمسة قروش عن رأس الغنم وقرشين على رأس الماعز.

ت- ضريبة الأشجار ٢,٥ قرش عن كل شجرة نخيل وكذلك أشجار الزيتون.

ث- ضريبة الآبار ومقدارها قرش عن كل بئر صالح للري.

و جاء في قانون ١٩٠٣ الذي استهدف اصلاح النظام الضريبي استبدال ضريبة " الويركو" بضريبة " التمتع " الدخل إلا أن العمل بهذا القانون لم يطبق على نطاق واسع، وذلك لصعوبة تقدير الدخل وبقى العمل سارياً بضريبة " الويركو" حتى بداية الغزو الإيطالي(٢).

٢. **ضريبة العُشر:**

تخص هذه الضريبة المنتجات الزراعية وعلى الأخص الشعير والقمح وزيت الزيتون والحلفاء، وقدرت ضريبة العشر عن الزيتون بنصف مجيدي(٣) تِخذ نقداً، وعن طريق الالتزام شأنها شأن معظم الضرائب الأخرى، وقد أسفرت نتيجة المزاد على التزام رسوم عُشر الزيت في مناطق يفرن، وفساطو، وككله ونالوت، والخمس، وغريان، ومسلاته ومصراته، وزليتن، عن مبلغ وقدره ٣١٩,٠٠٠ قرشاً تركياً وذلك في سنة ١٨٧٢ م(٤)

٣. **رسم الحلفا(٥):**

كانت تتم جباية رسوم الحلفاء بواسطة الملتزمين بالمزاد إلا أن المزاد في كثير من الأحيان لا يصل إلى الحد الذي تقرره الحكومة فتتولى الجباية بنفسها بمقدار ٥٠ بارة للقنطار، وفي سنة ١٩٩٠ أضيفت ٦% إلى ثمن القنطار لصالح التجهيزات العسكرية، وسبع بارات ونصف لصالح المعارف فأصبح المبلغ ٦٠ بارة ونصفاً(٦).

ورداً على رسالة واردة من نظارة المالية أجابت الولاية أن رسم الحلفاء سنة ١٩٠٠ بلغ ما مجموعة ٩١٥٧٤٥,٥ قرشاً(٧).

٤. **ضريبة البدل والعسكري:**

المقصود بها اليهود لأنه لا يجوز لغير المسلم الدخول في الخدمة العسكرية، وكانت بمقدار ٣٠ قرشاً عن كل بالغ.

---

(٢) أنتوني ج كاكيا، ليبيا خلال الاحتلال العثماني ١٨٣٥ - ١٩١١، مكتبة الفرجاني، طرابلس، ١٩٧٥ ص ٧٢.

(٣) المجيدي: عملة فضية تساوي عشرة قروش طرابلسية.

(٤) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، المزاد على تلزيم جباية الزيت لسنة ١٨٧٢ م، وثيقة غير مصنفة.

(٥) الحلفا نبت رهيف العود يبلغ طوله حوالي المتر ولا يزيد عرضه عن ١,٥ مليمتر مقاوم الحرارة المرتفعة، ومادة جيدة لصناعة الورق والحبال وما شابهها. انظر: عبد العزيز سعيد الصويعي، المطابع والمطبوعات الليبية، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان طرابلس، ١٩٨٥ م، ص ١٠٤.

(٦) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، تلزيم رسم الحلفاء في زليتن، ١٩٠٤ وثيقة غير مصنفة.

(٧) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، جواب من الولاية على رسالة من نظارة المالية بخصوص الحلفاء، وثيقة غير مصنفة.

٥. **ضريبة المجوهرات:**

كانت بمقدار ٢٤ بارة عن وزن وختم أوقية الفضة ونفس المبلغ عن مثقال الذهب.

٦. **ضريبة تسجيل البيع:**

انتقلت معاملات نقل الملكية من القاضي إلى كاتب العدل بموجب قانون سنة ١٩٠٣ وكانت بمعدل ١٥% من قيمة بيع الملكية المنتقلة.

٧. **ضريبة العقارات والأراضي:**

مقدارها ١٠% عن قيمة الأراضي والعقارات المؤجرة، ومن ٥% إلى ٨% عن العقارات والأراضي المشغولة من قبل المالك، وكان يؤخذ ما مقداره ٥% عن العقارات والأراضي المشغولة لصالح التعليم و٦% لصلح التجهيزات العسكرية.

٨. **ضريبة الدخل:**

ترجع أصول هذه الضريبة إلى نظام الحسبة في الإسلام، وعرفت برسم الاحتساب الذي أحدثه السلطان محمد الثاني عام ١٨٢٥ م، وفي سنة ١٨٣٨ م، صدر نظام يقضي بتوزيع هذه الضريبة على جميع الأصناف الذين يمارسون الأعمال والحرف الصناعية والتجارية، مثل التجارة والحدادة والنساجة والقزدارة، وأرباب المهن الطبية والهندسية وأصحاب المحلات الصناعية والتجارية والمالية وملاك المصانع والدكاكين(١). وكانت بواقع ٣% من الدخل الصافي ورفعت إلى ٤% بموجب القرار الصادر سنة ١٨٧٨ ثم رفعت مرة أخرى بواقع ٥%(٢).

وفي عام ١٩٠٥ قسمت هذه الضريبة إلى قسمين ضريبة مقطوعة، وأخرى نسبية تقديرية فرضت الأولى على كل حرفي لا يتخذ محلاً خاصاً لممارسة حرفته مثل الحرفيين المتجولين كالرقاعة والملتزمين، حيث تراوحت الضريبة المفروضة عليهم ما بين ١٥٠ – ٣٠٠ قرش في السنة بمركز الولاية.

ويوضح الجدول التالي أنواع الحرف الموجودة بمركز الولاية وقيمة الضرائب المأخوذة عنها(٣):

ر.م	الاسم	الحرفة	مكان مزاولة الحرفة	ضريبة الدخل		التجهيزات العسكرية		ضريبة الويوكو	
				بارة	قرش	بارة	قرش	بارة	قرش
١	صالح الأسطى بن ميلاد	دباغ	مكتب الصنائع		٢٠٠	٢٤			١٠
٢	مسعود بن إبراهيم	تارزي	زنقة الحمام		١٥٠	١٨			٧

(١) عبد الله محمد أبو القاسم حسين، الحرف والأصناف في ولاية طرابلس الغرب خلال العهد العثماني من ١٨٣٥ –١٩١١، رسالة ماجستير (غير منشورة) قسم التاريخ، جامعة السابع من أبريل الزاوية، ٢٠٠١، ص ٨٣.

(٢) الصالحين جبريل الخفيفي، النظام الضريبي في ولاية طرابلس الغرب ١٨٣٥ – ١٩١٢، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ٢٠٠٠ م، ص ٥٧.

(٣) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، ملفات النواحي الإدارية، ملف رقم ٥، وثيقة رقم ١٢٥، دفتر به أسماء عدد من الحرفيين العاملين بمركز الولاية والضرائب المفروضة عليهم "بدون تاريخ.

ر.م	الاسم	الحرفة	مكان مزاولة الحرفة	ضريبة الدخل		التجهيزات العسكرية		ضريبة الويوكو	
				بارة	قرش	بارة	قرش	بارة	قرش
٣	إبراهيم بن علي	حداد	جنوب مكتب الصنائع		٣٠٠	٣٦			١٥
٤	محمد الجدي	فزدار	مكتب الصنائع		٣٠٠	٣٦			١٥
٥	محمد الهاشمي	خرداخي	بيت بازاري		٢٠٠	٢٤			١٠
٦	محمد الطالب	صانع حصر	مكتب الصنائع		١٥٠	١٨		٢٠	٧
٧	نصرات بن عمر	قهواجي	سيدي منيدر		٢٠٠	٢٤			١٠
٨	محمد بن علي	بقال	مكتب الصنائع		٣٠٠	٢٦			١٥
٩	محمد بن محمود الفزاني	حلاق	سيدي منيدر		١٠٠	١٢			٥
١٠	إبراهيم علي الترهوني	قصاب	السلخانة		٢٠٠	٢٤			١٠
١١	محمد حدود	طباخ	سيدي منيدر		٣٠٠	٣٦			١٥
١٢	محمد بن الغرياني	طحان	الظهرة		٣٠٠	٣٦			١٥
١٣	محمد تركي	نجار	خستة خانة		٢٠٠	٢٤			١٠
١٤	محمد بن عمار	صانع فحم	سوق الحطب		١٥٠	١٨		٢٠	٧
١٥	محمد بو حجر	لبان وزواق	مكتب الصنائع		١٥٠	١٨		٢٠	٧
١٦	علي دربيكة	حمال	سيدي يعقوب		٢٠٠	٢٤			١٠
١٧	محمد الطيب	خباز	ميزران		١٠٠	١٢			٥
١٨	الحاج محمد بالحاج	سمسار	زنقة القوس		٤٠٠	٨			٢٠
١٩	سلمان التاورغي	دلال	سوق		٢٠٠	٢٤			١٠
٢٠	محمد التاجوري	عطار	ميزران		٦٠٠	٣٢			٣٠
٢١	محمد الشيخ محمد	صانع خل	سوق الجديد		١٥٠	١٨		٢٠	٧
٢٢	سفاني فلموزة	بناي	ميزران		٤٠٠	٨			٢٠
٢٣	خليفة بن علي	نساج	فندق الحاج خليفة		٢٥٠	٣٠		٢٠	٧

ر.م	الاسم	الحرفة	مكان مزاولة الحرفة	ضريبة الدخل		التجهيزات العسكرية		ضريبة الويوكو	
				بارة	قرش	بارة	قرش	بارة	قرش
٢٤	محمد بن سليمان	كيال	ميزران		٢٥٠	٣٠		٢٠	١٢
٢٥	محمد بن حسين	صانع أحذية	فندق محمد صقر		٢٠٠	٢٤			١٠

٩. ضريبة اللاقبي:

اللاقبي هو العصير المستخرج من أشجار النخيل، ومقدار الضريبة عنه ١٢٠ قرشاً عن كل شجرة نخيل مستخدمة، ثم زيدت ٣٠ قرشاً لصالح مدرسة الفنون والصنائع [١] وتتضح أهمية هذه الظاهرة من الناحية الاقتصادية من خلال سجلات رسوم قطع النخيل، حيث بلغ ما تم قطعه في أحد أقضية الولاية كمثال وهو قضاء الزاوية خلال الفترة الممتدة من شهر يونيو ١٨٦٦، وحتى شهر فبراير ١٨٩٩ عدد ٥٩١ نخلة بلغت قيمة الضريبة المأخوذة عنها ٦٨٥٢٦ قرشاً(١)

إن عملية استخراج اللاقبي من أشجار النخيل عملية مضرة بالشجرة حيث تتوقف الشجرة عن الإنتاج لعدة سنوات، وقد يؤدي القطع الخاطئ إلى موتها إن الإقبال على أشجار النخيل واستخدامها كلاقبي رغم ارتفاع الضرائب المفروضة على ذلك يدل على رواج هذه السلعة والعائد المربح من جرَاء ذلك.

وقد تمر الدولة ببعض الأزمات الأمر الذي يؤدي إلى فرض مزيد من الضرائب، مثل ضريبة المساهمات التي استجدت للمساهمة في الحرب ضد اليونان وكان مقدارها ٦٪ من إجمالي ضريبة "الويوكو" والعقارات.

لقد كان إجمالي المبلغ المتحصل من ضريبة "الويوكو" في طرابلس وحدها حسب إحصاء سنة ١٩٠٨ م ما مقداره ١٦٠,٠٤٠ ليرة(٢)

ثانياً/ ضرائب ترسل مباشرة إلى الأستانة:

١. الضرائب الجمركية:-

وكانت بمعدل ٨٪ من قيمة الواردات و ١٪ على الصادرات، وكانت تجبى ضرائب الجمرك في أغلب الأحيان عن طريق الالتزام، فقد رسا التزام جمرك ميناء طرابلس سنة ١٢٦٧ هـ- ١٨٥٢ م على مبلغ قدره ١٦,٠٠٠ قرش تركي، كما تم جباية ضرائب جمرك بنغازي ودرنة عن طريق الالتزام في السنة نفسها.

(١) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، ملفات الضرائب، ملف رقم ٤، وثيقة ٨٨.

[١] دار المحفوظات التاريخية طرابلس، سجلات حاصلات اللاقبي، للفترة من يونيو ١٨٦٦ وحتى فبراير ١٨٩٩م، وثيقة غير مصنفة.

[٢] أنتوني كاكيا، المرجع السابق، ص٧٨.

ومن الجدير بالملاحظة هنا أن التزام الجمرك كان يشمل البضائع الواردة إلى المدينة من خارج السور وكان هذا النوع من الضرائب يعرف لدى الأهالي "بالمكس" والمحصل لها يدعى "مكاس"، وكان يؤخذ على الملتزم كفالة معتبرة من كفيل معتبر(٣)

٢. ضريبة الميناء:-

كان العائد المالي من هذه الضريبة محدودا جدا.نظرا لإعفاء السفن الأجنبية من هذه الضريبة .

٣. البريد والبرق والهاتف :-

وتتولى الحكومة إدارة هذه الخدمات وتؤمن مبلغاً وقدره ٢٠,٠٠٠ ألف ليرة سنوياً، هذا وقد بلغت إيرادات هذا النوع من الضرائب والتي كانت ترسل مباشرة إلى الأستانة حسب إحصاء سنة ١٩٠٨ م ما قيمته ٣٩,٥٢٠ ليرة(٤).

كان الجزء الأكبر من عائدات الولاية يرسل إلى الأستانة ولا يستفاد منه محلياً وكثيراً ما كانت الدولة تفرض التبرعات الإجبارية لتمويل المشروعات سواء في الولاية أو خارجها، أو تمويل المجهود الحربي أو مواجهة الأزمات الاقتصادية فقد ورد مرسوم سلطاني لوالي طرابلس الغرب مصطفى نوري باشا (١٨٥٢ -١٨٥٥) يحثه بالتعجيل في تحصيل خمسة آلاف كيس من القروش من وجوه البلاد والتجار والحرفيين وإرسالها إلى الأستانة للاستعانة بها في تسديد احتياجات عساكر الجيش الواقفة في جبهات القتال(١).

وأحياناً تأخذ الإعانة شكل البطاقات توزع على القضاءات، وتحصل قيمتها وترسل إلى الأستانة. وقد بلغ قيمة البطاقات المرسلة إلى قضاء الزاوية سنة ١٨٩٦ ما قيمته ٣٠٠١ قرش جمعت وأرسلت إلى طرف الولاية(٢) .

وبالإضافة إلى خصم المرتبات بواقع مرتب شهر لصالح الخزينة العامة فقد صدر مرسوم سلطاني سنة ١٢٨٢ هـ- ١٨٦٥ م يقضي بخصم مرتب شهر من جميع موظفي الدول وعساكرها وإرساله إلى الخزينة بالأستانة(٣).

والواقع أن المساهمات الخارجية المرسلة من ولاية طرابلس قد شكّلت عبئاً ثقيلاً على ميزانية الولاية، وأحدثت ظلماً وضيقاً شديداً على الأهالي فتارةً تأتي باسم الإعانة العسكرية وأخرى لرفع الأذى والقحط عن الأراضي الحجازية.

وكانت الضرائب تؤخذ حتى على الحطب والفحم والتبن والحشيش اليابس والبصل تحت اسم رسم القنطار وذلك بواقع عشر بارات عن القنطار(٤)

فضلاً عن بعض الرسوم الأخرى مثل رسوم ذبح الحيوانات فكان محضوراً على الجزارين ذبح الحيوانات خارج المجازر المعدة لذلك، وكانت تؤخذ منهم الرسوم عن طريق الملتزمين وكان التزام المجازر يتم بمبلغ مقطوع يسدده

---

(٣) دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، تلزيم جباية الجمرك سنتي ١٢٦٦-١٢٦٧ مالية ١٨٥١-١٨٥٢ وثيقة غير مصنفة.

(٤) أنتوني كاكيا، المرجع السابق ص٧٨.

(١) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، مرسوم سلطاني بتوزيع التكاليف على أهالي ولاية طرابلس الغرب، وثيقة غير مصنفة.

(٢) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، "مرسوم سلطاني بخصم راتب شهر من موظفي الدولة" وثيقة غير مصنفة.

(٣) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، "دفتر قيد حجج الأملاك التي وردت إلى مقام الولاية لسنة ١٢٦٧هـ-١٨٧٠م، وثيقة غير مصنفة.

(٤) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، بدل مقطوع لزمت المجزرة بدرنة، وثيقة غير مصنفة.

الملتزم على اقساط خلال سنة الالتزام، فقد بلغ التزام مجزرة درنة سنة ١٢٦٦ هـ- ١٨٤٩ م ما قيمته ١٤٠٠٠ ألف قرش وقد وقع المزاد على الشيخ السنوسي بدر يسددها على خمسة أقساط ابتداء من شهر أبريل وانتهاء بشهر يناير(٥)

ومن ضمن الرسوم كان هناك رسم صيد السمك، والذي يؤخذ عن طريق الملتزمين أيضاً، وقد بلغ المبلغ المتحصل عليه من هذا الرسم في سنة ١٢٩٤ هـ- ١٨٧٧ م في لواء طرابلس ٤٣٥٠٠ قرش ولواء بنغازي ٣١٦٠ قرشاً(٦).

وفي سنة ١٢٩٠ هـ- ١٨٧٣ م صدر مرسوم سلطاني يقضي بأن يستوفي من أصحاب المراكب التي تصطاد الإسفنج اعتباراً من أول سنة ١٢٩١ هـ- ١٨٧٤ م المالية ٣٢ ليرة عثمانية عن كل مركب بمحرك والغطاسين عشرة ليرات، ومن التي تصطاد بالرماح أربع ليرات ومن مراكب المشاط (الجرف) ثلاث ليرات في كل موسم صيد(٧)

وكانت ترد إلى خزينة الولاية المبالغ المالية المتحصل عليها عن طريق مجلس الحقوق وذلك عن طريق الغرامات المالية المترتبة على المخالفات التي يقوم بها الأهالي مثل التجول داخل المدينة ليلاً بدون فنار، وبيع الأبقار بدون تذاكر مخصصة لذلك والقضايا الأخلاقية مثل الشتم والتعدي بالإضافة إلى تلك المبالغ المأخوذة من الأفراد في القضايا المتعلقة بالدين والمرفوعة إلى المحاكم التي تأخذ عليها رسوماً للفض فيها(١)

هذا وقد اتخذت الحكومة عدة تدابير تكفل ضمان الحصول على الأموال الضريبية عوضاً عن الإجراءات الجزائية التي تتخذها المحاكم، فقد صدر مرسوم ولائي سنة ١٣٠٥ هـ -١٨٨٧ م يقضي بمنع الأهالي من السفر عن طريق البحر إلا إذا احضروا "علم وخبر" من مشايخهم والحكومة يفيد بأنهم أدوا الضرائب المترتبة عليهم(٢)

والجدير بالملاحظة في هذا المجال أن الضرائب كانت شيئاً ثابتاً لا يراعى فيها تدمَر الأهالي وسوء الأحوال المعيشية ولا سنوات القحط والجفاف والمجاعة، ففي كل الأحوال، واجبة الدفع، ويتعرض للعقوبة كل من يتخلف عن أدائها، فجاء في مقال لصحيفة الترقي كتبه محمد المغراوي المصراتي ((أنه من أعجب العجب أن أناساً أضناهم الجوع، وعفت عنهم الربوع جلهم لا يجد في بيته مضغة ولا في كيسه بلغة فتراهم في الأسواق حيارى سكارى وما هم بسكارى، ومع هذا الحال الضيق المجال لا ترى منهم أحداً إلا والشرطي آخذ بلثامه يقول له ادفع الضريبة وإلا تنزل بك المصيبة....))(٣)

لقد أحدثت الضرائب المتعددة ركوداً اقتصادياً لشدة ارتفاعها وعدم مراعاة ظروف الأهالي ولا تكاد تترك شيئاً إلا وقع تحت طائلتها، وتخلق الحجج والذرائع لجمع الأموال، فتحتَ اسم حماية الحيوانات من السرقة، وجب

(٥) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، بدل مقطوع لزمت المجزرة بدرنة، وثيقة غير مصنفة.

(٦) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، كشف يبين الرسوم المتنوعة لحساب الخزينة ١٢٩٤هـ-١٨٧٧م، وثيقة غير مصنفة.

(٧) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، مرسوم سلطاني بتحديد الرسوم عن صيد الاسفنج" وثيقة غير مصنفة.

(١) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، سجل قيودات الجزاء المتحصل من محكمة العدلية لسنة ١٢٨٦ مالية ١٨٧١م، وثيقة غير مصنفة.

(٢) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، ملفات الضرائب، ملف رقم ٨، وثيقة رقم ٣٠٢.

(٣) صحيفة الترقي طرابلس، العدد ٩٨، ١٥ صفر ١٣٢٧هـ-١٨٨٩م.

على البائع إحضار ورقة من المختار تفيد أن الحيوان المراد بيعه هو ملكه وأن يدفع له عشرين فضة وعلى المشتري طلب التذكرة من البائع والتصديق عليها من ملتزم الرسومات بعد دفع بارة واحدة عن كل قرش رسم البيع.(٤)

ثالثاً/ إيرادات المؤسسات الحكومية:

١– إدارة الديْن العثماني:–

لقد ساهم الرأسمال الأجنبي، والفوائد المستحقة على القروض المالية الأجنبية الممنوحة للدولة، في إفلاس خزينتها لسنوات تكاد تكون متلاحقة فكان الإفلاس الأول ١٨٧٥ م وتلاه إفلاس آخر سنة ١٨٧٩ م وآخر سنة ١٨٨١ م، مما جعل الدول الدائنة تتدخل في شئون الدولة المالية بغية تحصيل ديونها والتي بلغت ٢,٤ مليار فرنك وصدر مرسوم سلطاني سنة ١٨٨١ م بتوحيد الدْين العثماني، وإنشاء إدارة له تعرف باسم إدارة الدْين العثماني، وهي في الواقع إدارة عثمانية من الناحية الشكلية، وتحت سيطرة ممثلي المصارف الدائنة من الناحية الفعلية، فهي تضم موظفين يمثلون المصارف الفرنسية والانجليزية والألمانية والنمساوية والمجرية والإيطالية(١)

وكانت الرسوم التي تجبى لصالح هذه الإدارة في ولاية طرابلس الغرب هي رسوم على المشروبات الروحية وعلى الحرير ورسوم الطوابع والملح والتبغ، وقد حول هذا الأخير إلى امتياز مستقل سنة ١٨٨٣ م، وأنشئت له إدارة خاصة تعرف باسم إدارة "الرجي" وكان محصول التبغ قبل إنشاء إدارة الدْين العثماني يؤخذ عنه العُشر كبقية المحصولات الزراعية، فقد بلغ عُشر محصول التبغ في مصراتة وحدها سنة ١٨٦٢ م ما مقداره ١٦٢٧٢,٢٥ أوقية أي ما يعادل ٢٠٨٦٤ كيلو غرام تقريباً(٢)

٢– إدارة شئون الوقف:–

كانت إدارة شئون الوقف مسئولة عن إيجار المحلات العائدة إليها، وإدارة شئونها وكذلك الأراضي الموقوفة، وكان العائد من هذه المحلات يخصَص للإنفاق على المساجد والأعمال الخيرية ويرسل الباقي إلى الإدارة في الأستانة(٣)

٣– إدارة المنائر:–

كانت حقوق المنائر امتيازاً لشركة فرنسية في أنحاء الدولة كافة وكانت ضريبة المنائر بمعدل ٢٠ بارة على السفن التي تصل حمولتها ما بين ٥ إلى ٨ أطنان، وتزداد الضريبة كلما زادت الحمولة وفقاً لهذا القياس(٤)

هذا وقد أخذ الاهتمام بالمواني البحرية في ولاية طرابلس الغرب، يحظى بشئ من الاهتمام، فقد أنشئ بها عدة منارات بحرية لإرشاد السفن وقد باشرت هذه المنارات مزاولة أعمالها ١٥ / ١١ /١٨٨٠ م، وذلك في كل

---

(٤) الدستور، ترجمة نوفل نعمة الله نوفل، مراجعة خليل الخوري. المطبعة الأدبية، بيروت، ١٣٠١هـ–١٨٨٣م. الجزء الأول، ص٤٩٩.

(١) لوتسكى، تاريخ الاقطار العربية الحديث، ترجمة: عفيفة البستاني، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٠م، ص٣٨٤.

(٢) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، محصول التبغ بقضاء مصراته، وثيقة غير مصنفة.

(٣) فرانشيسكو كورو، ليبيا أثناء العهد العثماني تعريب خليفة محمد التليسي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ١٩٧١، ص٤٤.

(٤) أنتوني ج كاكيا، المرجع السابق، ص٧٧.

مواني طرابلس وبنغازي ودرنة ومصراتة وكان العمل جارياً في إقامة منارة في الخمس(٥) حيث بلغ مجموع ما تم تحصيله سنة ١٩٠٨ م من إيرادات المؤسسات الحكومية ٤٨,٤٤٠ ليرة(٦)

مصروفات الولاية:-

تشمل مصروفات أو نفقات ولاية طرابلس الغرب مرتبات الموظفين ومرتبات الجند والنفقات العسكرية، ونفقات جباية الضرائب، ثم نفقات أخرى مختلفة تضم التعليم، ومساعدة المنفيين إلى الولاية والصحة.

وتعد المرتبات التي تُمنح لموظفي الولاية والنفقات العسكرية من أهم أوجه الإنفاق في الولاية وتأخُذ جل ميزانيتها حيث كانت الولاية مكلفة بدفع ثلثي المخصصات العسكرية من ميزانيتها الذي يعادل ثلاثة ملايين ليرة سنوياً(١)

وكانت الولاية تدفع بعض المبالغ سنوياً لمساعدة المنفيين إلى الولاية بمعدل قرش إلى ثلاثة قروش يومياً وذلك سنة ١٨٧٣ م، هذا فضلاً عن مرتبات الجند التي تتراوح ما بين ثلاثة آلاف قرش للميرالاي وثلاثين قرش للنفر(٢)

وعلى سبيل المثال جاء في تقرير الميزانية المقدم إلى نظارة المالية سنة ١٨٩٢ م، أن الولاية أنفقت المبالغ التالية:-

ت	جهة الإنفـاق	المبلغ بالقروش
١.	قسم الشرعية	٤٠٤٨٤٤
٢.	قسم الداخلية	1504334
٣.	قسم العدلية	578756
٤.	قسم المعـارف	31584
٥.	قسم المالية	893247
٦.	نفقات مأمور الأعشـار	200000
٧.	رواتب كُتاب التحريرات بالأقضية بموجب نضارة الداخلية	54000
٨.	جبات ومراجعي القيود	103200
٩.	رواتب الشرطة	75000
١٠.	مخصصات عساكر الضبطية	850000
١١.	الصحة	4000
	المجمـوع	٤,٦٩٨,٩٦٥ قرشاً

(٥) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، إشعار من إدارة المنائر البحرية العثمانية إلى من يهمه الأمر بوجود المنائر لإرشاد السفن" وثيقة غير مصنفة.

(٦) أنتوني ج كاكيا، المرجع السابق، ص٧٨.

(١) صلاح الدين حسن السوري "النفي إلى ولاية طرابلس الغرب العثمانية الظاهرة وأبعادها" مجلة البحوث التاريخية. عدد٢، السنة السابعة يونيو ١٩٨٥، ص١٨.

(٢) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، رسالة إلى الوالي من أمين آلاي أركان الحرب، وثيقة غير مصنفة.

ويضاف إلى المبلغ المذكور مخصصات الفرقة العسكرية السلطانية التي بلغت ٨,٥٨٠,٢٦٤ قرشاً وكذلك مبلغ المخصصات البحرية الذي ورد إلى الولاية بحوالة قدرها ٥٢٣,٦٢٣ قرشاً ليكون إجمالي النفقات في تلك السنة ما جملته ١٣,٨٠٢,٨٥٢ قرشاً تركياً في حين كان المبلغ المتحصل عليه من واردات الخزينة في تلك السنة (٨٨٧,١٠٣,٦)(٣) وذلك بعجز مالي قدره (٧,٦٩٨,٩٦٥) قرشاً تركياً.

هذا وقد بلغ دخل الولاية سنة ١٣١٢ هـ - ١٨٩٤ م وما جملته (١٣٩٢٢٠٧٥) ليرة تم تحصيلها من كل سنجق طرابلس، وسنجق الخمس، وسنجق الجبل الغربي، وسنجق فزان، باستثناء سنجق بنغازي باعتباره يتبع الاستانة مباشرة في تلك الفترة، وقد بلغت المصروفات في السنة نفسها (١٥٠,٩٧٦,٨٢) ليرة(٤) بعجز مالي وقدره ١,١٧٥,٦٠٧ ليرة في حين بلغت واردات الولاية خلال سنة ١٩٠٣ م (١٣٤,٦٦٨,٠٠) قرشاً تركياً بينما بلغت المصروفات في السنة نفسها ١,١٩٤,٨٩٨,٠٠ قرشاً تركياً(١) وذلك بجز مالي وقدره ٠٢,٣٠٠ قرش تركي.

وبالنظر إلى ميزانيات السنوات السالفة الذكر نلاحظ أن العجز المالي قد تتابع خلال هذه السنوات مما أثر سلباً على الاقتصاد في الولاية خصوصاً أنها لا تتلقّى أي دعم مادي من الدولة العثمانية، بل أنها تُحمَل بأعباء ملية لصالح الدولة خصوصاً وقت الأزمات، مثلما حدث في الحرب الروسية التركية، وتساهم إلى جانب الولايات الأخرى في سداد ديون الدولة العثمانية لصالح الدول الأوروبية. وأقيمت بها إدارة الديون العمومية، التي احتكرت تجارة التبغ والملح، والمشروبات الكحولية.

كان يتم ضبط إيرادات الولاية ومصروفاتها في سجلات خاصة أُعدت لهذا الغرض بهدف الحد من التلاعب والاختلاس في المال العام، بحيث لا يحصل ويصرف أي مبلغ مالي إلا بسند يثبت ذلك يعد من الآثار الايجابية للسياسة الاقتصادية العثمانية التي استهدفت إصلاح النظام المالي في الدولة بصفة عامة ويبدو أن بعض الإجراءات قد تركت أثراً سلبياً على ولاية طرابلس الغرب في مجالات أخرى ومنها النظام الضريبي.

كان الهدف من وضع النظام الضريبي هو مواجهة النفقات العامة، إلا أنه لم يلبث أن تحول إلى عبء ثقيل ساهم في تذمر الأهالي وتشريدهم، حيث أنه لم يترك شيئاً إلا وضع تحت طائلته، فشمل الإنسان والحيوان، والزرع والأشجار والأرض، ولا يراعي في عملية أخذها سنوات القحط والجفاف وانتشار الأزمات والأوبئة، وفقر الأهالي، فالضريبة شيء يجب دفعه مهما كانت الظروف(٢)

أدى الطلب المتكرر على الضرائب، والضغط على الأهالي من قبل الجُبارة، وشدة فقر السكان وعدم قدرتهم على الدفع، إلى نزوح العديد منهم إلى مناطق أخرى غير مناطقهم، ومنهم من هاجر إلى خارج الولاية، فقد

(٣) أحمد صدقي الدجاني، جمع وترتيب، وثائق تاريخ ليبيا الحديث، الوثائق العثمانية ١٨٨١-١٩١١م. ترجمة عبد السلام أدهم، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٧٤م، ص١٠٠-١٠١.

(٤) سالنامة ولاية طرابلس الغرب، ١٣١٢هـ ١٨٩٤م، ص٢١٤.

(١) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، سجل واردات ونفقات ولاية طرابلس الغرب، ١٣١٩ مالي ١٩٠٣م، وثيقة غير مصنفة.

(٢) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، مضبطة من أهالي بنغازي إلى الوالي وتشمل ٢٥٠ توقيع يشكون فيه حالة القحط الذي أصاب البلاد والجراد الذي أتى على الأشجار، وتذمرهم من المتصرف وعدم مراعاة حالهم عند أخذ الضرائب، وثيقة غير مصنفة.

هاجر بعض سكان غدامس إلى تونس، حيث تولت الحكومة بنفسها جمع محصول التمور لسداد الضرائب، وهاجر كثير من رجال القرى الأخرى بسبب عدم المقدرة على دفع الضرائب ولم يبق في قراهم سوى النسوة والأطفال والشيوخ(٣) ومنهم من أقدم على قطع الأشجار لأن محصولها لا يغطي قيمة الضرائب المدفوعة عنها، فقد بلغ عدد أشجار النخيل وأشجار الزيتون والبرتقال التي تم قطعها في برقة ١٦ ألف شجرة بالإضافة إلى عدم التوسع في الزراعات الأخرى واستصلاح الأراضي وحفر الآبار(١) وشددت الحكومة على ضرورة جمع الأموال وتحصيلها حيث جاء في قرار تعيين القبائل ما نصه: (وأنت أيها الشيخ جد واجتهد في جباية الأموال الأميرية...)(٢)

هذا بالإضافة إلى ابتزاز الجباة وتسلطهم على الأهالي حيث كان بعضهم يسلبون الممتلكات الشخصية ويطالبون الأهالي بأجرهم اليومي، وأعلاف خيولهم، كما جاء في شكوى مقدمة إلى الوالي من أحد أهالي قضاء العجيلات بخصوص قسوة الجباة ومعاملتهم السيئة له تفيد أن الواحد منهم "أي الجباة" يأخذ نصف مرطة(٣) شعير عليف جادوره.(٤) وبو تسعين(٥) له، ولا يأكل إلا الفطيرة ولحم الدجاج(٦) وحيث أن مجموع الجباة الذين أتوا إليه كانوا اثنى عشر فارساً فطلب منهم دفع اثنى عشر " بو تسعين"، ولم يستطع دفع ذلك ودفع لهم ستة أبو تسعين، وعندها ضربوه، وعبثوا بمحتويات بيته، وأخذوا الحمل الذي كان قد فرشه لهم عند قدومهم، وطلب في شكواه ترجيع حمله، وضرورة جعل الخدمات التي تقدم للجباة من ضمن الضريبة المقررة على الدافع(٧)

هذا بالإضافة إلى بعض التكاليف الأخرى التي توزع على الأهالي للمساهمة في مشروعات الدولة واعمالها، سواء داخل الولاية أو خارجها، فقد تم فرض ضريبة على أهالي ولاية طرابلس الغرب تعرف باسم الإعانة العسكرية للمساهمة في الحروب الروسية التركية، وبقيت هذه الضريبة سائدة عقب انتهاء هذه الحرب، ومن المشاريع التي كلفت الولاية الأهالي بتغطية نفقاتها حفر الآبار الارتوازية، فقد تم تكليف أهالي قضاء غريان بدفع مصاريف حفر بئر بقطيس(٨)

---

(٣) صحيفة الترقي، طرابلس عدد ١١٣، ٢٣ شوال ١٣٢٧ هـ ١٩٠٩ م.

(١) ن أ، بروشين، تاريخ ليبيا في العصر الحديث، ترجمة وتقديم، عماد حاتم، مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية، طرابلس، ١٩٩١ م، ص ٣٢٥.

(٢) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، رسالة من مجلس إدارة ولاية طرابلس الغرب إلى أحد المشائخ الذي تم تعيينه في ورفلة بتاريخ ٢٠ شعبان ١٣٠٧ هـ ١٨٨٩ م، وثيقة غير مصنفة.

(٣) المرطة: مكيال للحبوب يسع ٢٠,٧٥ كيلو جرام تقريباً.

(٤) جادوره: حصانه.

(٥) بوتسعين: عملة معدنية.

(٦) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، شكوى مقدمة من أحد أهالي العجيلات إلى الوالي، بخصوص معاملة الجباة السيئة له بتاريخ ٣ ذي القعدة ١٣٠٦ هـ ١٨٨٨ م، وثيقة غير مصنفة.

(٧) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، شكوى مقدمة من أحد أهالي العجيلات إلى الوالي، بخصوص معاملة الجباة السيئة له بتاريخ ٣ ذي القعدة ١٣٠٦ هـ ١٨٨٨ م، وثيقة غير مصنفة.

(٨) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، رسالة من قائم مقام غريان إلى الوالي، بخصوص حفر بئر بقطيس بتاريخ ٧ جمادي الثاني ١٢٨٦ هـ – ١٨٦٩ م، وثيقة غير مصنفة.

ومن الأمور المثيرة للعجب تكليف أهالي القضاء نفسه بدفع نفقات حملة لصيد الوحوش لحديقة السلطان في حين بخلت عليهم حكومة الولاية بأبخس الأشياء، فقد طلب أهالي القضاء من مقام الولاية ضرورة ضرب المدفع عند حلول الإفطار في شهر رمضان المبارك، وافقت الولاية على هذا الطلب شريطة أن يتحمل الأهالي قيمة البارود(١)

هذا بالإضافة إلى أعمال السحرة التي تمارسها حكومة الولاية، فكان يتم تكليف الأهالي بالعمل في إقامة الحصون والقلاع العسكرية، وبناء قصور الحكومة وحفر الآبار وتسخير حيواناتهم أيضاً في نقل المهمات والعتاد من منطقة إلى أخرى(٢)

إن جور النظام الضريبي جعل الأهالي يتقدمون بالكثير من الشكاوى إلى السلطة العليا في الأستانة وإلى حكومة الولاية طالبين التخفيف من هذا الوضع ومراعاة ظروفهم المعيشية، فجاء في رسالة بعث بها أعيان الجبل الغربي إلى السلطان العثماني عبد المجيد بتاريخ ١٢٧١ هـ –الموافق ١٨٥٤ م أن مأموري التخريص وجباة الضرائب يخرصون الحب في شجره، والزرع في سنابله، وعند حلول الموسم يأتي هذا التخريص على البعض، بجميع زيتونه أو زرعه، حتى يسلم فيه لهم كلياً ولا يقبلون منهم، وقد يلتزم بعض الناس أن يعطي جميع غلته ويزيد من نفسه، وإنهم يفرضون على الأهالي شهرية القادة وجائزة القضاء وأجرة تسخير الحيوان الذي يحمل المهمات إلى البلاد، وضيافة المأمورين وخدامهم(٣)

كانت الضرائب تشكل الجزء الأكبر من واردات خزينة الولاية حيث شكلت ما يزيد على ٨٥% من واردات خزينة الولاية خلال سنة ١٩٠٧ م التي بلغت ٢٢,٠٦٥٣٦٧ قرشاً(٤) وهي مصدر مهم من مصادرها، فكان أمر تحصيلها من الأمور المهمة بالنسبة للولاية، والتهاون فيها يترك عجزاً في الميزانية يصعب سداده خصوصاً إن الدولة لم تهتم بتحسين وسائل الانتاج وزيادة حجمه، فصارت مصدر قلق وتوتر في علاقة حكومة الولاية بالسكان المحليين.

المصادر والمراجع:

أولاً/ وثائق غير منشورة (وثائق دار المحفوظات التاريخية طرابلس):

١. تكليف من الوالي إلى الأغا علي الصغير، وثيقة غير مصنَعة.
٢. اقتراح مقدم من مجلس الولاية، وثيقة غير مصنفة.
٣. المزاد على تلزيم جباية الزيت لسنة ١٨٧٢ م، وثيقة غير مصنفة.
٤. تلزيم رسم الحلفاء في زليتن، ١٩٠٤ وثيقة غير مصنفة.
٥. جواب من الولاية على رسالة من نظارة المالية بخصوص رسم الحلفاء وثيقة غير مصنفة.
٦. ملفات النواحي الإدارية، ملف رقم ٥ وثيقة رقم ١٢٥، دفتر به أسماء عدد من الحرفيين العاملين بمركز الولاية والضرائب المفروضة عليهم، بدون تاريخ.
٧. ملفات الضرائب، ملف رقم ٤، وثيقة ٨٨.

(١) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، رسالة من الولاية إلى قائم مقام غريان بخصوص ضرب المدفع عند حلول الإفطار في شهر رمضان المبارك، بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٨٧٢ م، وثيقة غير مصنفة.

(٢) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، بخصوص ترميم وبناء بعض الزيادات في قصر الحكومة بيفرن بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٧٠ هـ ١٨٥٤ م، وثيقة غير مصنفة.

(٣) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، ملف غومة، وثيقة رقم ١١٨، محمد أمحمد الطوير، مقاومة الشيخ غومة المحمودي للحكم العثماني في أيالة طرابلس الغرب ١٨٣٥ –١٨٥٨ م منشورات مركز جهاد الليبين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس، ١٩٨٨م، ص ٣٤٩.

(٤) محمود ناجي، تاريخ طرابلس الغرب، ترجمة عبد السلام أدهم، محمد الأسطى، دار الفرجاني طرابلس ط ٢، ١٩٩٥، ص ١٠٩.

٨. سجلات حاصلات اللاقبي، للفترة من يونيو ١٨٦٦ وحتى فبراير ١٨٩٩ م، وثيقة غير مصنفة.
٩. تلزيم جباية الجمرك سنتي ١٢٦٦ -١٢٦٧ مالية ١٨٥١ -١٨٥٢ م، وثيقة غير مصنفة.
١٠. مرسوم سلطاني بتوزيع التكاليف على أهالي ولاية طرابلس الغرب وثيقة غير مصنفة.
١١. مرسوم سلطاني بخصم راتب شهر من موظفي الدولة، وثيقة غير مصنفة.
١٢. دفتر قيد حجج الأملاك التي وردت إلى مقام الولاية لسنة ١٢٦٧ هـ -١٨٧٠ م وثيقة غير مصنفة.
١٣. بدل مقطوع لزمت المجزرة بدرنة، وثيقة غير مصنفة.
١٤. كشف بين الرسوم المتنوعة لحساب الخزينة ١٢٩٤ هـ -١٨٧٧ م وثيقة غير مصنفة.
١٥. مرسوم سلطاني بتحديد الرسوم عن صيد الاسفنج، وثيقة غير مصنفة.
١٦. سجل قيودات الجزاء المتحصل من محكمة العدلية لسنة ١٢٨٦ مالية ١٨٧١ م، وثيقة غير مصنفة.
١٧. ملفات الضرائب، ملف رقم ٨، وثيقة رقم ٣٠٢.
١٨. رسالة من مجلس إدارة ولاية طرابلس الغرب إلى أحد المشايخ الذي تم تعيينه في ورفله بتاريخ ٢٠ شعبان ١٣٠٧ هـ ١٨٨٩ م، وثيقة غير مصنفة.
١٩. شكوى مقدمة من أحد أهالي العجيلات إلى الوالي، بخصوص معاملة الجباة السيئة له بتاريخ ٣ ذي القعدة ١٣٠٦ هـ ١٨٨٨ م، وثيقة غير مصنفة.
٢٠. سجل واردات ونفقات ولاية طرابلس الغرب، ١٣١٩ مالي، ١٩٠٣ م، وثيقة غير مصنفة.
٢١. مضبطة من أهالي بنغازي إلى الوالي وتشمل ٢٥٠ توقيع يشكون فيه حالة القحط الذي أصاب البلاد والجراد الذي أتى على الأشجار وتذمرهم من المتصرف وعدم مراعاة حالهم عند أخذ الضرائب، وثيقة غير مصنفة.
٢٢. إشعار من إدارة المنائر البحرية العثمانية إلى من يهمه الأمر بوجود المنائر لإرشاد السفن وثيقة غير مصنفة.
٢٣. محصول التبغ بقضاء مصراتة، وتيقة غير مصنفة.
٢٤. رسالة إلى الوالي من آمين آلاي أركان الحرب، وثيقة غير مصنفة.
٢٥. شكوى مقدمة من أحد أهالي العجيلات إلى الوالي، بخصوص معاملة الجباة السيئة له بتاريخ ٣ ذي القعدة ١٣٠٦ هـ -١٨٨٨ م، وثيقة غير مصنفة.
٢٦. رسالة من قائم مقام غريان إلى الوالي، بخصوص حفر بئر بقطيس، بتاريخ ٧ جمادي الثاني ١٢٨٦ هـ - ١٨٩٦ م، وثيقة غير مصنفة.
٢٧. رسالة من الولايةإلى قائم مقام غريان بخصوص ضرب المدفع عند حلول الإفطار في شهر رمضان المبارك، بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٨٧٢ م، وثيقة غير مصنفة.
٢٨. بخصوص ترميم وبناء بعض الزيادات في قصر الحكومة بيفرن بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٧٠ هـ ١٨٥٤ م، وثيقة غير مصنفة.
٢٩. ملف غومة،وثيقة رقم ١١٨.

ثانياً/ الوثائق المنشورة:

١. الدستور، ترجمة: نوفل نعمة الله نوفل، مراجعة خليل الخوري. بيروت المطبعة الأدبية. ١٣٠١ هـ -١٨٨٣ م.

٢. سالنامة ولاية طرابلس الغرب.

٣. الوثائق العثمانية، المجموعة الأولى، ترجمة محمد الأسطى، منشورات مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية، طرابلس ١٩٩٠.

٤. احمد صدقي الدجاني، جمع وترتيب، وثائق تاريخ ليبيا الحديث، الوثائق العثمانية ١٨٨١ -١٩١١ م. ترجمة عبد السلام أدهم، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، ١٩٧٤ م.

٥. صحيفة الترقي طرابلس، العدد ٩٨، ١٥ صفر ١٣٢٧ هـ -١٨٨٩ م.

٦. صحيفة الترقي طرابلس، عدد ١١٣، ٢٣ شوال ١٣٢٧ هـ ١٩٠٩ م.

ثالثاً/ المراجع:

١. الصالحين جبريل الخفيفي، النظام الضريبي في ولاية طرابلس الغرب ١٨٣٥ -١٩١٢، مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية، طرابلس، ٢٠٠٠ م.

٢. أنتوني ج كاكيا، ليبيا خلال الاحتلال العثماني ١٨٣٥ -١٩١١ م، مكتبة الفرجاني طرابلس، ١٩٧٥.

٣. صلاح الدين حسن السوري " النفي إلى ولاية طرابلس الغرب العثمانية الظاهرة وأبعادها" مجلة البحوث التاريخية، عدد ٢، السنة السابعة، يونيو ١٩٨٥ م.

٤. فرانشيسكو روفيري، عرض للوقائع التاريخية البرقاوية، ترجمة وتقديم إبراهيم المهدوي، مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية، طرابلس، ٢٠٠٣ م.

٥. فرانشيسكو كورو، ليبيا أثناء العهد العثماني، تعريب: خليفة محمد التليسي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ١٩٧١ م.

٦. عبد العزيز سعيد الصويعي، المطابع والمطبوعات الليبية، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان طرابلس، ١٩٨٥ م.

٧. عبد الله محمد أبو القاسم حسين، الحرف والأصناف في ولاية طرابلس الغرب خلال العهد العثماني من ١٨٣٥ -١٨٥٨ م، ١٩١١ م ، رسالة ماجستير (غير منشورة) قسم التاريخ جامعة السابع من ابريل، ٢٠٠١ .

٨. لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديث ، ترجمة: عفيفة البستاني، بيروت، دار الفارابي ١٩٨٠ م.

٩. محمد أمحمد الطوير، مقاومة الشيخ غومة الممودي للحكم العثماني في أيالة طرابلس الغرب ١٨٣٥ -١٨٥٨ م، طرابلس منشورات مركز جهاد الليبين ضد الغزو الإيطالي ١٩٨٨ م.

١٠. محمود ناجي، تاريخ طرابلس الغرب، ترجمة عبد السلام أدهم، محمد الأسطى، دار الفرجاني، طرابلس، ط ٢، ١٩٩٥ م.

١١. ن أ.بروشين، تاريخ ليبيا في العصر الحديث، ترجمة وتقديم، عماد حاتم، مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية، طرابلس، ١٩٩١ م.